

التقصير عيني الاضاف وان عطيا حبها اعصاب
 الارض بان لم يزرها فصد اي يجب الخراج لان التقصير
 من جرمه وما اذا بخ المالك عن الزراعة باعتبار قوة
 واسبابه فلا يصح ان يدفعها الى غيره مؤرقة وبأخذ
 الخراج من نصيب المالك ويسلك الباقي وان شالها
 واخذ الخراج من اجورها وان شاء زرعها بنفقة من بيت
 المال فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الارض وان كسر
 يتمكن من ذلك ولم يجد من يقبل ذلك باعها واخذ من ثمنها
 الخراج وعن ابو يوسف انه يدفع الى العاقر كفايته من
 بيت المال قرضا يبعث فيها ولو انتقل الى اخر سها كان
 يزورها من غير عذر فعليه خراج الاعلى لانه هو الذي ضيع
 الزيادة وهذا يعرف ولا يبقى به كمالا يتجر الظلمة على
 اخذ أموال الغنى او **اسلم** صاحب الارض الخراجية يجب
 الخراج ايضا لان الخراج فيه معنى المونة ومعنى العقوبة
 فيعتبر مونة في حال العقاب فيبقى على المسلم وعقوبة
 في الانتداء فلا يبد المسلم به او **اشترى** مسلم **ارض**
خراج يجب الخراج ايضا لما ذكرنا ان يبقى من السنة
 مقدرا ما يتمكن المشتري من الزراعة فالخراج عليه
 والا فعلى البايع وقوله **يجب** الخراج جواب المسائل
 الثلاث **ولا عشر في خراج ارض الخراج** يعني لا يجمع
 بينهما عندنا وقال الشافعي يجمع بينهما لانها حقان

مختلفان

مختلفان ذاتا ومجلا وسببا ومصرفا وبه قال مالك والحمد
 ولنا قوله عليه السلام لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم
 ولان احدا من ائمة العدل والجرم يجمع بينهما فصار
 اجماعا علما وكفى بهم قدوة ومجوهذا الخلاف الزكاة مع
 العشر والخراج حق لو اشترى ارضا عشرة او خراجية
 للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة عندنا
 وعندهم يجب الزكاة مع احدهما هذا **فصل**
 في بيان احكام الجزية وهي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة
 والجمع الجزاء مثل الجزية والمجاهد ما سميت بذلك لانها
 تجزى عن الذمى تقضوا زكاة عن القتلى لانه اذا قبلها
 سقط عنه القتلى **الجزية لو وضعت نراض واصلح**
 بان صالح الامام على مبلغ معين من الدراهم والدينار
 وغيرها **لا يبعد عنها** اى عن الجزية الموضوع عنها نراض
 والصلح لانها تتعدى بحسب ما يقع عليه الاتفاق والا
 اى وان لم يوضع بالنراض والصلح بل وصفت بالقبول
 بان غلب الامام عليهم واقرهم على املاكهم فحينئذ **توضع**
على التقدير المعتاد وهو الذي يكتسب اكثر من حاجته
 وقيل الذي يملك ما دون المائتين **في كل سنة اثني عشر**
درهما يؤخذ منه في كل شهر درهم **وتوضع على وسط**
الشارع وهو الذي له مال ولكنه لا يستغنى بما له عن المكسب
ضعفه اخصف اثني عشر درهما وهو اربعة وعشرون

١٠٦
 مختلفان ذاتا ومجلا وسببا ومصرفا وبه قال مالك والحمد
 ولنا قوله عليه السلام لا يجتمع عشر وخراج في ارض مسلم
 ولان احدا من ائمة العدل والجرم يجمع بينهما فصار
 اجماعا علما وكفى بهم قدوة ومجوهذا الخلاف الزكاة مع
 العشر والخراج حق لو اشترى ارضا عشرة او خراجية
 للتجارة ففيها العشر والخراج دون زكاة التجارة عندنا
 وعندهم يجب الزكاة مع احدهما هذا **فصل**
 في بيان احكام الجزية وهي اسم لما يؤخذ من اهل الذمة
 والجمع الجزاء مثل الجزية والمجاهد ما سميت بذلك لانها
 تجزى عن الذمى تقضوا زكاة عن القتلى لانه اذا قبلها
 سقط عنه القتلى **الجزية لو وضعت نراض واصلح**
 بان صالح الامام على مبلغ معين من الدراهم والدينار
 وغيرها **لا يبعد عنها** اى عن الجزية الموضوع عنها نراض
 والصلح لانها تتعدى بحسب ما يقع عليه الاتفاق والا
 اى وان لم يوضع بالنراض والصلح بل وصفت بالقبول
 بان غلب الامام عليهم واقرهم على املاكهم فحينئذ **توضع**
على التقدير المعتاد وهو الذي يكتسب اكثر من حاجته
 وقيل الذي يملك ما دون المائتين **في كل سنة اثني عشر**
درهما يؤخذ منه في كل شهر درهم **وتوضع على وسط**
الشارع وهو الذي له مال ولكنه لا يستغنى بما له عن المكسب
ضعفه اخصف اثني عشر درهما وهو اربعة وعشرون